

Mandatory Disclosure of Sustainability Versus Voluntary Disclosure in the Iraqi Environment

Ahmed Sweileh Tarkh

University of Fallujah, College of Administration and Economics, Department Banking and Finance

"الإفصاح الإلزامي عن الاستدامة مقابل الإفصاح الطوعي في البيئة العراقية"

م.م أحمد صويلح طرخ

جامعة الفلوجة \ كلية الإدارة والاقتصاد \ قسم العلوم المالية والمصرفية

DOI: 10.37648/ijps.v17i01.018

¹Received: 21 March 2024; Accepted: 27 May 2024; Published: 19 June 2024

ABSTRACT

The research aimed to study the mandatory disclosure of environmental and economic sustainability information by focusing on the usefulness of the information disclosed by economic units, and on the decision-making process. A targeted sample of academics and specialized professionals was taken.

To reach the results, a questionnaire was designed according to the five-point Likert scale, consisting of fifteen questions. 125 questionnaire forms were distributed, and 103 valid answers were obtained.

The most important results that were reached indicated that mandatory disclosure has a major positive role on environmental and economic sustainability information, as this type of disclosure enhances the transparency and comparability of information. The most important recommendations were to oblige Iraqi economic units to disclose their environmental obligations. We also recommend conducting more Research regarding the issue of sustainability disclosure in general, and mandatory disclosure in particular, through comparative studies before and after the introduction of the regulation.

Keywords: *mandatory disclosure; voluntary disclosure; sustainability.*

المستخلص:

هدف البحث الى دراسة الإفصاح الإلزامي عن معلومات الاستدامة البيئية والاقتصادية بالتركيز على فائدة المعلومات المفصح عنها من قبل الوحدات الاقتصادية، وعلى عملية صنع القرار. تم اخذ عينة مستهدفة من الأكاديميين والمهنيين أصحاب الاختصاص.

¹ *How to cite the article:* Tarkh A.S (June 2024); Mandatory Disclosure of Sustainability Versus Voluntary Disclosure in the Iraqi Environment; *International Journal of Professional Studies*, Jan-Jun 2024; Vol 17; 240-251, DOI: <http://doi.org/10.37648/ijps.v17i01.018>

وللوصول الى النتائج تم تصميم استبان وفقاً لمقياس لكرت الخماسي مكونة من خمسة عشر سؤال، وتم توزيع 125 استمارة استبيان، وتم الحصول على 103 إجابة صالحة.

أشارت اهم النتائج التي تم التوصل اليها الى ان للإفصاح الإلزامي دور إيجابي كبير على معلومات الاستدامة البيئية والاقتصادية، اذ يعزز هذا النوع من الإفصاح شفافية المعلومات وقابليتها على المقارنة، اما أهم التوصيات فكانت بإلزام الوحدات الاقتصادية العراقية بالإفصاح عن التزاماتها البيئية، كما نوصي بإجراء المزيد من البحث فيما يتعلق بموضوع الإفصاح عن الاستدامة بشكل عام، والإفصاح الإلزامي بشكل خاص، من خلال دراسات مقارنة قبل وبعد ادخال التنظيم.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح الإلزامي، الإفصاح الطوعي، الاستدامة.

مقدمة: Introduction

في العصر الحديث، أصبحت الاستدامة محوراً أساسياً في استراتيجيات الأعمال والتنمية الاقتصادية، ومع تزايد الوعي بالتحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية، أصبح من الضروري أن تقوم الوحدات الاقتصادية بالإفصاح عن ممارساتها وسياساتها في مجال الاستدامة. إذ يُعد توفير معلومات من خلال الإفصاح عن معلومات الاستدامة وسيلة هامة لصنع القرار، وبناء الثقة مع أصحاب المصلحة، ودعم القرارات الاستثمارية المستنيرة. وان الإدراك العالمي المتزايد بالآثار السلبية لظاهرة الاحتباس الحراري على حياة الانسان بشكل عام أدى كذلك الى الاهتمام الكبير بقضايا الاستدامة، والمحافظة على البيئة، وتقليل الاستهلاك المفرط للموارد الطبيعية، إذ أصبحت من اهم القضايا التي تلقى الاهتمام على مستوى العالم، من قبل رواد الاعمال، والسياسيين، والاقتصاديين، والباحثين، والأكاديميين، وعليه ابرمت العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية، والمبادرات العالمية الرامية الى التعاون على المستوى الدولي في تحقيق تنمية مستدامة على مستوى الكوكب. إذ يتوقع عدد متزايد من أصحاب المصلحة اليوم أن تقدم الوحدات الاقتصادية تقارير شفافة حول التزاماتها وإجراءاتها الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومن خلال إظهار الالتزام بأهداف التنمية المستدامة واستدامتها والمشاركة فيها، تعزز الوحدات الاقتصادية شرعيتها، أي القبول العام لإجراءات وممارساتها داخل بيئتها. إذ تعد مثل هذه المواءمة مهمة للوحدات الاقتصادية للحصول على الموارد والدعم. ومع ذلك، لا يوجد حتى الآن معيار عالمي موحد وملزم قانوناً للإفصاح عن أهداف التنمية المستدامة، وبالتالي فإن كيفية إفصاح الوحدات الاقتصادية الشفافة عن مشاركتها في أهداف التنمية المستدامة من حيث كمية المعلومات وجودتها تختلف بشكل كبير. باستثناء بعض التوجيهات التي توصي الوحدات الاقتصادية بضرورة دمج اهتماماتها البيئية الى جانب الاهتمامات المالية في تقاريرها السنوية وعلى أساس طوعي ايضاً، إلا ان العديد من الادبيات تناولت تنظيم الإفصاح عن معلومات الاستدامة وإلزام الوحدات الاقتصادية ان تقدم معلومات تظهر فيها اهتماماتها والتزاماتها البيئية للمستخدمين في تقاريرها السنوية. ويعد جعل موضوع الإفصاح طوعياً أم إلزامياً موضوع

نقاش وجدل كبير بين الباحثين والمؤلفين والممارسين في هذه المجال خلال السنوات القليلة الماضية. ومن المؤمل ان يقدم هذا ابحت مناقشة مفهوم كل منهما وكيف سينعكس كل منهما على فائدة المعلومات لمختلف للمستخدمين.

المبحث الأول

منهجية البحث والدراسات السابقة

أولاً: منهجية البحث The methodology of Research

1- مشكلة البحث Research problem

تتمثل مشكلة البحث في عدم وجود معيار موحد للإفصاح عن معلومات الاستدامة التي يتم الإفصاح عنها من قبل الوحدات الاقتصادية على مستوى العالم، وفي العراق على وجه الخصوص، إذ لا يوجد قانون يلزم الوحدات الاقتصادية على الإفصاح عن معلومات الاستدامة، وبالتالي قد ينعكس ذلك على موثوقية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها، وموضوعيتها، وقابليتها للمقارنة، إذ ان هناك فجوة بحثية في الإفصاح عن معلومات الاستدامة وأهمية التمييز بين الإفصاح الطوعي والإلزامي.

2- أهمية البحث Research Importance

تتجلى أهمية الإفصاح عن معلومات الاستدامة في تعزيز الشفافية والثقة بين الوحدات الاقتصادية وأصحاب المصلحة المختلفين. إذ يساعد الإفصاح الإلزامي والطوعي في تحسين صورة الوحدة الاقتصادية وجذب المستثمرين الذين يهتمون بقضايا الاستدامة. لا سيما ان الإفصاح الجيد يمكن ان يسهم في تحسين الأداء المالي للوحدات الاقتصادية على المدى الطويل من خلال تعزيز الكفاءة التشغيلية وتقليل المخاطر.

3- أهداف البحث Research Objective

يهدف البحث الى دراسة كل من الإفصاح الطوعي والافصاح الالزامي عن معلومات الاستدامة وتحليل تأثيرات كل منهما على المعلومات المفصوح عنها من قبل الوحدات الاقتصادية على مختلف المستخدمين، وعلى عملية صنع القرار. وكذلك يهدف البحث الى دراسة التحديات التي تواجه الوحدات الاقتصادية عند اختيارها الإفصاح الطوعي والافصاح الإلزامي.

4- فرضيات البحث Research hypotheses

يستند البحث الى فرضية رئيسية واحدة وهي:

لا يوجد دور للإفصاح الإلزامي في تحسين معلومات الاستدامة المفصح عنها من قبل الوحدات الاقتصادية العراقية.

5- منهج البحث Research method

من أجل الوصول الى اهداف البحث ومعرفة دور الإفصاح الإلزامي على معلومات الاستدامة تم اعداد استمارة استبيان باستخدام مقياس ليكرت الخماسي، وسيتم توزيعها على مجموعة من الأكاديميين من ذوي الاختصاص، وكذلك على مجموعة من الجهات المهنية المتمثلة بالمختصين في ديوان الرقابة المالية من حملة الشهادات العليا.

ثانياً: الدراسات السابقة previous studies

-1 "Moving from voluntary to mandatory sustainability reporting— Transparency in (Donner, et al. 2024) sustainable development goals (SDG) reporting: An analysis of Germany's largest MNCs"

"الانتقال من الإبلاغ الطوعي إلى الإبلاغ الإلزامي عن الاستدامة - الشفافية في إعداد التقارير عن أهداف التنمية المستدامة (SDG) تحليل لأكبر الشركات متعددة الجنسيات في ألمانيا"

الهدف من هذه الدراسة ذو شقين: أولاً، ندرس مدى شفافية تقارير الشركات متعددة الجنسيات عن مشاركتها في أهداف التنمية المستدامة، وثانياً، ندرس كيف تغيرت مشاركة أهداف التنمية المستدامة المبلغ عنها بمرور الوقت بسبب التحولات الكبيرة في متطلبات الإبلاغ عن الاستدامة. باستخدام مجموعة بيانات من أكبر الشركات الألمانية متعددة الجنسيات، قمنا بتحليل إفصاحها عن ممارسات الإبلاغ عن المساهمة في أهداف التنمية المستدامة. تظهر نتائجنا أنه، بشكل عام، بين عامي 2016 و2021، زادت جميع الشركات الألمانية متعددة الجنسيات من نشاطها في إعداد التقارير عن أهداف التنمية المستدامة وأن الشركات متعددة الجنسيات اعتمدت أربع ممارسات مختلفة للإبلاغ عن مشاركتها في أهداف التنمية المستدامة. لقد وجدنا أيضاً أن أكبر الشركات متعددة الجنسيات كانت أكثر شفافية ومنهجية في إعداد تقاريرها عن أهداف التنمية المستدامة مقارنة بالشركات متعددة الجنسيات الأصغر حجماً، التي كانت تقاريرها أكثر تبايناً. مشاركة أهداف التنمية المستدامة. تشير النتائج التي توصلنا إليها إلى أن اللوائح المتعلقة بالتنظيم البيئي والاجتماعي تزيد من شفافية تقارير الاستدامة.

-2 "opportunities for implementing the mandatory sustainability disclosure (Doloksaribu & Firmansyah) policy in Indonesia based on IFRS s2: an institutional theory approach"

فرص تنفيذ سياسة الإفصاح الإلزامي عن الاستدامة في إندونيسيا بناءً على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية: S2 نهج النظرية المؤسسية"

يهدف هذا البحث إلى استكشاف فرص تنفيذ سياسة الإفصاح الإلزامي عن الاستدامة بناءً على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية: S2 الإفصاح المتعلق بالمناخ في الشركات في إندونيسيا.

الطريقة المستخدمة هي مراجعة الأدبيات، التي تجمع كل الأدبيات المتعلقة بموضوع البحث. تم إجراء تحليل متعمق لحالة الإبلاغ عن الاستدامة في إندونيسيا، ولمحة عامة عن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2، واستعدادات الشركات لتنفيذ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2، والتكاليف والفوائد، ومقارنات مع معايير الاستدامة الأخرى، والتحديثات التي يمكن أن يوفرها المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2، تشير النتائج بأن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2 ممكن ومثالي ل يتم تنفيذه من قبل الحكومة في إندونيسيا في شكل إفصاح إلزامي عن الاستدامة. في المستقبل، من المتوقع إجراء المزيد من الأبحاث المتعلقة بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية S2 والدراسات المتعلقة بتقارب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية S2 في إندونيسيا.

-3 "Is voluntary and mandatory CSR disclosure (Ma & Huang, 2024) credible? Evidence from insider trading"

"هل يعتبر الإفصاح الطوعي والإلزامي عن المسؤولية الاجتماعية للشركات ذا مصداقية؟ أدلة من التداول من الداخل"

هدفت هذه الدراسة تحليل تأثير الإفصاحات الطوعية والإلزامية للمسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) على ربحية التداول من الداخل. وتوضح الدراسة أن الشركات التي لديها إفصاحات طوعية عن المسؤولية الاجتماعية للشركات ستشهد انخفاضاً في ربحية التداول من الداخل، في حين أن الشركات التي لديها إفصاحات إلزامية عن المسؤولية الاجتماعية للشركات ستظهر زيادة في ربحية التداول من الداخل. بالإضافة إلى ذلك، فإن الشركات التي تختار الإفصاح الطوعي عن المسؤولية الاجتماعية للشركات ستعرض حالات أقل من تداول المعلومات، وانخفاض أخطاء توقعات المحللين، وزيادة تغطية المحللين، وضوابط داخلية أكثر قوة مقارنة بتلك التي تعتمد فقط على الإفصاح الإلزامي عن المسؤولية الاجتماعية للشركات. بشكل عام، تشير نتائج هذه الدراسة إلى أن الشركات التي لديها إفصاحات طوعية عن المسؤولية الاجتماعية للشركات تقدم تقريراً أكثر مصداقية عن المسؤولية الاجتماعية للشركات من تلك التي لديها إفصاحات إلزامية عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، والتي يمكن أن تكون بمثابة محدد محوري للأداء الداخلي.

-4 "The Introduction of Mandatory Corporate Sustainability Reporting in the EU and the Question of Enforcement"

"إدخال التقارير الإلزامية عن استدامة الشركات في الاتحاد الأوروبي ومسألة التنفيذ"

يهدف ها البحث دراسة علاقة المسؤولية الاجتماعية للشركات بالقانون والتحول من تقارير الاستدامة الطوعية إلى التقارير الإلزامية. يعرض أولاً المستجدات الرئيسية للتوجيه فيما يتعلق بنطاق التطبيق وإصدار معايير إعداد التقارير الأوروبية الموحدة وإدخال الضمان الخارجي

الإلزامي. ثم ينتقل بعد ذلك إلى مسألة التنفيذ العام والخاص للالتزامات الجديدة المتعلقة بإعداد تقارير الاستدامة. ويتم ضمان التنفيذ العام، إلى حد ما، من خلال تعديل القواعد الحالية. لا يتناول التوجيه الجديد قضايا الإنفاذ الخاصة، على الرغم من أنه قد يؤدي إلى رفع دعاوى قضائية خاصة، في الغالب من قبل المساهمين. ولن تتمكن المجموعات المهتمة الأخرى، مثل المستهلكين والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، من التصدي بشكل مباشر لانتهاكات القواعد الجديدة، على الرغم من نية المشرع تعزيز الإبلاغ عن الاستدامة والسلوك المسؤول للشركات لصالح المجتمعات المدنية. ومن الممكن أن يؤثر التوجيه على شكل تقارير الاستدامة لعدد كبير من الشركات الأوروبية، وقابلية معلوماتها على المقارنة.

المبحث الثاني: الإطار النظري

أولاً: الإفصاح الطوعي عن معلومات الاستدامة

بالرغم من أهمية كلا النوعين من الإفصاح، إلا أن هناك صعوبات تواجه الوحدات الاقتصادية في قدرتها على تحقيق توازن بين الإفصاح الطوعي والإلزامي عن المعلومات غير المالية. كذلك قد تواجه الوحدات الاقتصادية ضغوطاً لتوفير معلومات أكثر تفصيلاً ودقة، مما يتطلب وقتاً أكثر، وجهداً أكبر، وموارد إضافية. وينبغي أن تقدم الوحدات الاقتصادية معلومات موضوعية، وحيقوية، وقابلة للتحقق. إذ تستخدم بعض الوحدات الاقتصادية ممارسات الاستدامة البيئية والاقتصادية كأداة لتحسين صورتها أما المجتمع والمستثمرين والجهات الرقابية وغيرهم، بدلاً من اعتبارها التزام حقيقي. عليه يعد الإفصاح عن معلومات الاستدامة البيئية والاقتصادية، سواء كان طوعياً أم إلزامياً، جزءاً أساسياً من استراتيجيات الأعمال الحديثة، وهو ضروري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وكذلك لبناء الثقة مع أصحاب المصلحة المختلفين. وفي هذا البحث سيتم مناقشة الإفصاح الطوعي والإلزامي عن معلومات الاستدامة البيئية والاقتصادية من خلال التركيز على تأثيرهما على فائدة المعلومات المفصح عنها وعلى وجه الخصوص، عملية صنع القرار.

الإفصاح الطوعي بالمعنى البسيط هو قيام الوحدات الاقتصادية بتقديم معلومات بإرادتها بدون أن تكون ملزمة قانوناً بتقديمها، لذلك يتسم هذا النوع من الإفصاح بالمرونة، إذ يمكن للإدارة الوحدات الاقتصادية الحرية في اختيار المعلومات التي تود الإفصاح عنها وكذلك في اختيار شكل تقديمها.

أن الإفصاح الطوعي عن المعلومات غير المالية للوحدات الاقتصادية لا يعالج بشكل فعال قضايا عدم تناسق المعلومات فحسب، بل يسلط الضوء أيضاً على السلوك الأخلاقي للمديرين التنفيذيين في الوحدات الاقتصادية، وبالتالي تخفيف النزاعات بين الشركات وأصحاب المصلحة وتعزيز التقدم المستقبلي للمنظمة. وعلاوة على ذلك، هناك إجماعاً في المجتمع الأكاديمي على التحسينات التي أحدثتها التوجيه الأوروبي من حيث الكشف

عن إجراءات المسؤولية الاجتماعية للشركات من قبل الوحدات الاقتصادية والحد من عدم تناسق المعلومات بين الشركة وأصحاب المصلحة. ومن الجدير بالذكر أنه في الاقتصادات المتقدمة، يتم الكشف عن معظم معلومات المسؤولية الاجتماعية للشركات طوعاً من قبل الوحدات الاقتصادية، ويميل المديرون إلى الإفصاح عن هذه المعلومات لأسباب استراتيجية محددة. على سبيل المثال، لدى الوحدات الاقتصادية الجيدة الحافز لإثبات الأداء الجيد في مجال المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية للعالم الخارجي من خلال الإفصاح طوعاً عن المزيد من المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية من أجل تعزيز سمعتها. والسمعة الجيدة التي تأتي مع تقرير المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية الذي تم الكشف عنه جيداً ستجذب المزيد من التغطية الإعلامية، مما يؤدي بدوره إلى تعزيز الأداء المالي للوحدات الاقتصادية، في حين أن الوحدات ذات الإدارة السيئة قد تشتت انتباه المستثمرين أيضاً عن طريق الإفصاح عن معلومات ودية عن المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية لإخفاء أنشطة الإدارة ذات المصلحة الذاتية. ولذلك، فإن الدراسات التي تعتمد على الإفصاح الطوعي عن معلومات المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية قد تواجه مشكلة داخلية ملحوظة (Xu et al, 2024: 2).

هناك العديد من الحوافز الاقتصادية للمديرين لجعل الإفصاح الطوعي كما هو مقترح من خلال وجهات نظر نظرية متنوعة. على سبيل المثال، تعتبر نظرية الوكالة عدم تناسق المعلومات هو العنصر الرئيسي المسبب للصراع بين مساهمي الأقلية والأغلبية، وبالتالي تشير إلى أنه يمكن للوحدات الاقتصادية استخدام الإفصاح الطوعي للتخفيف من هذا الصراع، مما يؤدي إلى تحسين القيمة العادلة، وبالمثل، تقول نظرية المحاسبة الإيجابية أن المديرين بشكل خاص يختارون مثل هذه الممارسات المحاسبية وإعداد التقارير، التي تعمل على تحسين تقييمهم، وبالتالي توفير الاتجاه لاستخدام القيمة العادلة كأداة لتحسين القيمة العادلة، بالنظر إلى فائدة القيمة العادلة في سوق رأس المال كما هو مذكور في المقدمة القسم، وتفترض نظرية الإشارة أيضاً دور الإفصاح الطوعي في تصوير الصورة المتفوقة للوحدة الاقتصادية في عيون المستثمرين لذلك، يمكن الاستدلال على وجود مستوى كبير من التقارب بين وجهات النظر النظرية المتنوعة للإفصاح الطوعي في شرح أهميتها في خلق القيمة للوحدات الاقتصادية. ومع ذلك، على الرغم من هذه الدعوات النظرية القوية، فإن مدى احتمالية قيام المستخدمين الفعليين للإفصاح الطوعي بدمج هذه المعلومات في عملية صنع القرار الاقتصادي الرشيد لديهم كان محل اهتمام كبير خلال العقد الماضي، إذ ينشأ تأثير الإفصاح الطوعي على القيمة العادلة إما من تقليل تكلفة رأس المال أو تسهيل التنبؤ بالأداء المالي، وفي هذا الإطار، تقدم العديد من الدراسات دليلاً على أن الإفصاح الطوعي لها تأثير في تقليل تكلفة رأس المال. تشير هذه الدراسات إلى أن زيادة الإفصاح الطوعي تساعد في مخاطر التقدير ومراقبة التكلفة. وبالمثل، تكشف بعض الدراسات أن الوحدات الاقتصادية تفصح عن المعلومات طوعاً لإجراء تقييم مستنير أفضل للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، وغني عن القول

إن أسعار الأسهم هي عبيد للتدفقات النقدية. وبناءً على ذلك، فإن هذا التقييم المتميز يؤثر بدوره بشكل إيجابي على أداء السوق للوحدات الاقتصادية (Saha, 2024: 7).

عليه يرى الباحث أن هناك العديد من الدوافع والحوافز المرتبطة بالإفصاح الطوعي والتي تؤثر بشكل كبير على نوع وحجم المعلومات المفصح عنها، إذ يستند هذا النوع من الإفصاح على العديد من النظريات وأهمها نظرية الوكالة، والنظرية الاقتصادية، ونظرية الشرعية، والتي تستخدمها الإدارة إما في تحسين صورة الوحدة الاقتصادية أمام كبار الملاك والمستثمرين لتظهر إنها تدير مواردهم بشكل جيد، وتقليل تناسق المعلومات بينهم، وذلك وفقاً لنظرية الوكالة، أما وفقاً للنظرية الاقتصادية فإن الإدارة سوف تقوم بمقارنة العوائد من الإفصاح مقابل كلفة ذلك الإفصاح، ومن المستبعد أن تفصح الإدارة عن معلومات تكون كلفتها أكبر من العائد من هذا الإفصاح، وخصوصاً الأخبار السيئة، أما بالنسبة لنظرية الشرعية فإنه على الأغلب سينظر إلى الإفصاح على أنه التزام قانوني فقط، وبالتالي سيتم التركيز على الشكل القانوني للمعلومات المفصح عنها بدل كونها التزام حقيقي. وبشكل عام فإن الوحدات الاقتصادية غالباً ما تسعى من خلال الإفصاح الطوعي إلى بناء سمعتها وتعزيز صورتها العامة، وتقديم صورة إيجابية عن التزامها بالاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

ثانياً: الإفصاح الإلزامي عن معلومات الاستدامة

يشير الإفصاح الإلزامي إلى المعلومات التي يُطلب من الوحدات الاقتصادية نشرها بموجب القوانين واللوائح المعمول بها. إذ يتم تحديد هذه المتطلبات من قبل الهيئات التنظيمية والحكومات بهدف ضمان شفافية الوحدات الاقتصادية ومساءلتها عن تأثيراتها البيئية والاجتماعية. ويهدف الإفصاح الإلزامي إلى حماية حقوق أصحاب المصلحة، بما في ذلك المستثمرين، العملاء، والمجتمع بشكل عام، من خلال تقديم معلومات دقيقة وقابلة للمقارنة حول ممارسات الاستدامة في الوحدات الاقتصادية. يشمل الإفصاح الإلزامي عادةً تقارير مالية وغير مالية، مثل تقارير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG). وقد اثبتت دراسات أن الإفصاح الإلزامي ساهم في تحسين الجوانب الكمية والنوعية لتقارير الاستدامة للوحدات الاقتصادية وفي أوروبا، حيث حققت التقارير غير المالية هدفها المتمثل في زيادة الشفافية من خلال زيادة توفير المعلومات؛ وحققت هدف زيادة مصداقية المعلومات غير المالية. وقد حاولت العديد من الدراسات السابقة أيضاً معرفة تأثير الإفصاح الإلزامي على أداء الوحدة الاقتصادية في مجال الاستدامة الاقتصادية والبيئية، وأشارت إلى أن الإعلان عن سياسة الإفصاح الإلزامي عن الاستدامة أدى إلى تحسين أداء الاستدامة للوحدات الاقتصادية. وأنه في البلدان التي لديها أنظمة قانونية قوية وقطاعات خاصة أقل وعياً بالاستدامة، يكون تأثير الإعلان عن سياسات الإفصاح الإلزامي عن الاستدامة أكثر واقعية ووضوحاً (Doloksaribu & Firmansyah, 2024: 40).

وان الإفصاح الإلزامي يؤدي إلى تغيير إيجابي في سلوك الوحدات الاقتصادية، لكن التنظيم المتساهل في التنفيذ يعد غير فعال في إلزام الوحدات الاقتصادية، وان الإفصاح الإلزامي يؤدي إلى تقليل التباين، بل وذهبت

بعض الدراسات ان التنظيم القانوني وإصدار المزيد من اللوائح التنظيمية للإفصاح يؤدي الى زيادة الالتزامات الطوعية للوحدات الاقتصادية، إذ اثبت التوجيه الأوربي 2014\95\UE للإفصاح انه قد أدى الى اعداد تقارير موثوقة عن الاستدامة وتعزيز أدائها الوحدات الاقتصادية عن المسؤولية الاجتماعية (Pantazi, 2024: 124). وهناك أدلة تدعم الحجة القائلة بأن الإفصاحات الإلزامية عن التدابير والمعلومات غير المالية لها عواقب اقتصادية حقيقية، سواء على سلوك الوحدات الاقتصادية أو صناع القرار الأفراد، وأن أسواق رأس المال تهتم بالتكاليف والفوائد المرتبطة بالإفصاح عن التدابير غير المالية ومحتوى المعلومات في هذه الإفصاحات (Gu et al, 2024: 1).

وأن الإفصاحات الإلزامية التي تستهدف الوحدات الاقتصادية أثبتت فعاليتها في تحفيز تغيير السلوك، إذ تؤدي المعلومات الإضافية و/ أو تحسين الشفافية في السوق إلى إحداث تغييرات في سلوك أصحاب المصلحة وبالتالي سلوك الوحدات الاقتصادية، والتحرك من خلال آليات مثل تكلفة رأس المال، ومقارنات الأقران، وخفض تكاليف الوكالة. ويختلف الإفصاح الإلزامي عن الإفصاح الطوعي، في مستويات الإفصاح، وإزالة عدم تناسق المعلومات، وتحسين إمكانية المقارنة. ومن خلال تحويل تركيزه من الوحدات الاقتصادية إلى المشاركين في الأسواق المالية وعلى عمليات صنع القرار الخاصة بهم، ويؤدي تفويض الإفصاح إلى إنشاء مقياس موحد للاستدامة البيئية والاقتصادية، ويقلل من عدم تناسق المعلومات من خلال الاشتراط على الوحدات الاقتصادية الإفصاح عن أهدافها البيئية والاجتماعية والحوكمة، ويجبرها على الامتثال (Spaans et al, 2024: 7).

عليه يرى الباحث ان الإفصاح الإلزامي عن معلومات الاستدامة البيئية والاقتصادية يمكن ان يحد من تدخل الإدارة في التأثير على نوع وحجم المعلومات التي تفصح عنها الوحدات الاقتصادية، وتقليل التأثير السلبي للإدارة على هذه المعلومات، إذ ان مثل هذا التأثير يمكن ان يؤدي الى قرارات غير رشيدة، وفي بعض الأحيان يؤدي الى نتائج سلبية. وعلى العكس من ذلك فإن تقديم معلومات موضوعية وحقيقية يؤدي الى قرارات رشيدة

المبحث الثالث

الجانب العملي

يتضمن الجانب العملي في اختبار فرضية الدراسة الرئيسية من خلال استبيان مكون من خمسة عشر سؤال، وتم استهداف عينة من أصحاب التخصص من الأكاديميين، والمهنيين في تحسين فائدة المعلومات المتعلقة بالاستدامة البيئية والاقتصادية من خلال الإفصاح الإلزامي:

فرضية البحث: لا يوجد دور للإفصاح الإلزامي في تحسين معلومات الاستدامة المفصح عنها من قبل الوحدات الاقتصادية العراقية.

الفرقات	مواف بشدة		مواف		محايد		غير مواف		غير مواف بشدة		وسط حسابي	انحراف معياري	معامل اختلاف	ترتيب الأهمية	
	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار					
X1	24%	25	64%	68	10%	10	0%	0	0%	0	4.166	0.565	0.148	10	
X2	20%	21	58%	62	18%	18	6%	6	0%	0	3.929	0.754	0.178	15	
X3	45%	45	54%	56	5%	5	0%	0	0%	0	4.379	0.559	0.130	5	
X4	31%	32	59%	61	13%	13	0%	0	0%	0	4.185	0.621	0.148	11	
X5	40%	41	53%	57	5%	5	1%	1	0%	0	4.312	0.628	0.144	10	
X6	27%	28	62%	66	10%	10	1%	1	0%	0	4.145	0.616	0.148	12	
X7	20%	21	75%	77	7%	7	0%	0	0%	0	4.125	0.498	0.120	2	
X8	24%	25	70%	72	6%	6	0%	0	0%	0	4.176	0.514	0.125	5	
X9	18%	19	70%	72	8%	8	1%	1	1%	1	4.069	0.631	0.156	15	
X10	19%	20	75%	78	6%	6	0%	0	0%	0	4.145	0.492	0.118	5	
X11	20%	21	79%	81	3%	3	0%	0	0%	0	4.166	0.446	0.106	10	
X12	24%	25	67%	68	10%	10	0%	0	0%	0	4.138	0.560	0.135	6	
X13	22%	23	71%	73	8%	8	1%	1	0%	0	4.118	0.566	0.138	10	
X14	21%	22	70%	72	6%	6	1%	1	0%	0	4.147	0.551	0.134	5	
X15	25%	26	67%	69	8%	8	0%	0	0%	0	4.185	0.555	0.132	6	
	الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف وترتيب الأهمية للمحور الثاني											3	0.088	0.369	4.160

ويتبين من الجدول أعلاه إن الوسط الحسابي الموزون لهذا المحور هو 4.160 وهو أكبر من الوسط الافتراضي للمقياس البالغ 3 درجات، وبانحراف معياري منخفض بلغ 0.369 في حين بلغت درجة معامل الاختلاف 0.088، وهذا يدل على ان التقارب في الآراء كبير فيما يتعلق بفقرات هذا الموضوع من وجهة نظر الافراد المستهدفين في الاستبيان.

ولغرض اختبار هذه الفرضية سيتم استخدام متوسط إجابات افراد العينة لموضوع الاستبيان، وبالإستعانة ببرنامح الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS كانت النتائج كالآتي: -

جدول (3) نتائج اختبار فرضية البحث

One-Sample Statistics						
الإفصاح	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean		
الحكومي عن انبعاثات الكربون في تضمين تخصيصات بيئية في الموازنة	103	4.1346	.36156	.03552		
Test Value = 3						
	T	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
	31.840	102	.000	1.13462	1.0641	1.2054

يبين الجدول اعلاه ان قيمة T المحسوبة بلغت 31.840 وهي اكبر بكثير من قيمتها الجدولية عند درجة حرية 102 (n-1) وبالبالغة 1.660، وان متوسط الانحراف المعياري لخطأ التقدير Std. Error Mean بلغ 0.03562 وهو قيمة منخفضة جدا وكلما قل هذا النوع من الخطأ كان ذلك افضل، وبين الجدول ايضا ان مستوى معنوية الاختبار Sig. (2-tailed) كانت عالية جدا وبلغت 0.00 وهي اقل من مستوى الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والمحدد سلفا بمقدار 0.05 وهذا يعني ان بيانات العينة وفرت دليلا مقنعا على رفض فرضية البحث العدمية وقبول الفرضية البديلة، وهذا يعني أن للإفصاح الإلزامي في تحسين معلومات الاستدامة المفصح عنها من قبل الوحدات الاقتصادية.

المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات:

- 1- ان الإفصاح الإلزامي عن معلومات الاستدامة البيئية والاقتصادية له دور كبير على تعزيز فائدة هذه المعلومات وبالتالي على عمليات صنع القرار.
- 2- ان الإفصاح الإلزامي يحسن من شفافية وموضوعية المعلومات غير المالية.

3- قد يكون للإفصاح الطوعي تأثير سلبي على معلومات الاستدامة إذا لم يكن بمقدور المستخدمين التحقق منها.

4- ان التوجيه والتنظيم الإلزامي يعزز الإفصاح الإلزامي عن معلومات الاستدامة.

ثانياً: التوصيات:

1- نوصي الجهات المنظمة في بلد هذا البحث (العراق) بتوحيد معيار للإفصاح الإلزامي لمعلومات الاستدامة البيئية والاقتصادية.

2- على الجهات التشريعية إلزام الوحدات الاقتصادية بالإفصاح عن التزاماتها فيما يتعلق بموضوع الاستدامة البيئية.

3- نوصي البحث المستقبلي بالمزيد من الدراسات المتعلقة بموضوع الإفصاح الإلزامي والطوعي عن معلومات الاستدامة، لا سيما الدراسات المقارنة بعد وقبل ادخال التنظيم للإفصاح عن هذه المعلومات.

المصادر:

1. Pantazi, T. (2024). The Introduction of Mandatory Corporate Sustainability Reporting in the EU and the Question of Enforcement. *European Business Organization Law Review*, 1-24.
2. Doloksaribu, R. P., & Firmansyah, A. (2024). Peluang Penerapan Kebijakan Mandatory Sustainability Disclosure Di Indonesia Berbasiskan IFRS S2. *Akuntansiku*, 3(1), 38-54.
3. Donner, E. K., Meißner, A., & Bort, S. (2024). Moving from voluntary to mandatory sustainability reporting—Transparency in sustainable development goals (SDG) reporting: An analysis of Germany's largest MNCs. *Business Ethics, the Environment & Responsibility*.
4. Ma, M., & Huang, G. Y. (2024). Is Voluntary and Mandatory CSR Disclosure Credible? Evidence from Insider Trading. *Evidence from Insider Trading*.
5. Gu, X., Nagarajan, N. J., Sayrak, A., & Srinivasan, D. (2024). US airline responses to mandated disclosure of non-financial performance. *Journal of Contemporary Accounting & Economics*, 20(1), 100394.
6. Xu, R., Cui, Y., Ban, Q., Xie, Y., & Fan, X. (2024). Can Mandatory Disclosure of CSR Information Drive the Transformation of Firms towards High-Quality Development? *Sustainability*, 16(10), 4042.
7. Spaans, L., Derwall, J., Huij, J., & Koedijk, K. (2024). Sustainable Finance Disclosure Regulation: Voluntary Signaling or Mandatory Disclosure? Available at SSRN 4722820.
8. Saha, R. (2024). Corporate governance, voluntary disclosure and firm valuation relationship: evidence from top listed Indian firms. *Journal of Accounting in Emerging Economies*, 14(1), 187-219.